مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 14 – العدد: 02 (2023)، ص: 253 - 268
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

تقييم دور النموذج الجديد للنمو في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016-2022

Evaluating the role of the new growth model in achieving economic diversification in Algeria During the period 2016-2022

بلعباس صفية [1]♦، زايري بلقاسم [2]

[1] مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الجهوي والدولي، جامعة وهران2 (الجزائر)، belabess.safia@univ-oran2.dz

[2] مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الجهوي والدولي، جامعة وهران2 (الجزائر)، zairi_belkacem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/08/08 **تاريخ القبول:** 2023/12/27 **تاريخ النشر:** 2023/12/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم المحاور التي تضمنها النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والمعلن عنه سنة 2016 ومبررات انتهاجه، مع التركيز على شقه المتعلق بتحقيق التنويع والتحول الهيكلي بحلول سنة 2030، من خلال تقييم دوره في تحقيق التنويع الاقتصادي على مستوى كُلٍ من القاعدة الإنتاجية والصادرات خلال الفترة 2016-2022.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصدمة النفطية لسنة 2014 كانت وراء الإعلان عن هذا النموذج، ورغم مرور ثمانية سوات من التطبيق لهذا النموذج إلا أن دوره في تحقيق التنويع الاقتصادي كان دون المستوى المطلوب خلال فترة الدراسة، مما يستدعي تصويب مساره لتحقيق التنويع المنشود بحلول سنة 2030.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، النموذج الجديد للنمو، القاعدة الإنتاجية، الصادرات.

تصنيف JEL: O10، E23، F10.

Abstract:

This research paper aims to highlight the most important axes included in the new model of economic growth announced in 2016 and the justifications for its adoption, with a focus on its part related to achieving diversification and structural transformation by the year 2030, by assessing its role in achieving economic diversification at the level of both the production base and exports during the period 2016-2022.

The study concluded that the oil shock of 2014 was behind the announcement of this model, and despite the passage of eight years of application of this model, its role in achieving economic diversification was below the required level during the study period, which requires correcting its course to achieve the desired diversification by the year 2030.

Keywords: Economic diversification, the new growth model, the productive base, exports.

JEL Classification: O10. E23. F10.

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

احتل موضوع التنويع الاقتصادي حيزا واسعا من الاهتمام لدى صناع القرار في الجزائر، خصوصا عقب الصدمة النفطية لسنة 2014، حيث انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، ونظرا لتأثير هذا الأخير على الموازنة العامة ومن ثم على خطط التنمية المختلفة للدولة، سارعت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والقرارات للتخفيف من حدة هذه الصدمة على كافة الميادين، كان أهمها الإعلان عن نموذج اقتصادي جديد لدعم النمو وذلك بتاريخ 16جويلية 2016، والذي يقوم أساسا على تحسين الإيرادات الجبائية وترشيد النفقات، ومن ناحية أخرى على تفعيل مساهمة القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي بحلول سنة 2030، وبعد مرور ثمان سنوات على تطبيق هذا النموذج وهي نصف المدة الزمنية المحددة لتجسيده، وجب تقييم دوره ومدى مساهمته في تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنويع الاقتصادي بالتركيز على تنويع القاعدة الإنتاجية و تنويع الصادرات.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مقاربة التنويع والتحول الهيكلي ضمن النموذج الجديد للنمو في تحقيق التنويع الاقتصادي بعد مرور ثمان سنوات من التطبيق؟

2.1 أسئلة البحث:

ينبثق من إشكالية البحث مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- كيف كان الوضع المالي السائد في الجزائر عقب الأزمة النفطية لسنة 2014، وإبان الإعلان عن النموذج الجديد للنمو؟
- ماذا تضمن النموذج الجديد للنمو؟
- هل برزت ملامح الاقتصاد المتنوع على مستوى كل من القاعدة الإنتاجية والصادرات، بعد انقضاء ثمان سنوات من تطبيق مقاربة التنويع والتحول الهيكلي ضمن النموذج الجديد للنمو؟

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- أفرزت الأزمة النفطية لسنة 2014 وضعا ماليا حرجا في الجزائر انعكس على مختلف مؤشراتها المالية.

- ساهم النموذج الجديد للنمو من خلال مقاربة التنويع والتحول الهيكلي في تنويع القاعدة الإنتاجية الجزائرية بتطويره نسبة مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج الداخلي الخام للفترة 2016-2022.

- ساهم النموذج الجديد للنمو من خلال مقاربة التنويع والتحول الهيكلي في تنويع الصادرات الجزائرية بتطويره نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2016-2022.

4.1 أهمية البحث:

تتمثل في أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر لكون اقتصادها نفطيا، وبالتالي فالتنويع أداة لمواجهة الأزمات النفطية التي تعصف به وكذا أهمية تطبيق النموذج الجديد للنمو 2016-2030، باعتباره نموذجا عمليا يسعى لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر بحلول سنة 2030.

5.1 أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- التأصيل النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية متعددة الأبعاد.
- إعطاء صورة واضحة عن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، ومبررات انتهاجه.
- تقييم دور النموذج الجديد للنمو في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر بعد مرور ثمانية سنوات من التطبيق، بالتطرق إلى القاعدة الإنتاجية والصادرات خلال الفترة 2016-2022.

6.1 منهج البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي، انطلاقا من العرض النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، ثم التطرق إلى التعريف بمضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 مع إبراز المحاور التي جاء بها والظروف الاقتصادية السائدة عند إعلانه، وتحليل بعض الأرقام الإحصائية الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية.

2. مفاهيم نظرية حول التنويع الاقتصادي:

تتعدد وتتغير مفاهيم وأهداف التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، كما أن نجاحه مرهون بتوفر مجموعة من المحددات، وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم، الأهداف وكذا المحددات:

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي:

يزخر الأدب الاقتصادي بمفاهيم متعددة للتنويع الاقتصادي، وذلك لتعدد الرؤى التي ينظر من خلالها إليه، فيربطه البعض بتنويع مصادر الدخل أو الإنتاج، ويربطه آخرون بتنويع هيكل الصادرات أو بمجموع السياسات الهادفة الى تقليل الاعتماد على مورد أحادي يتميز بتقلب أسعاره وكمياته، لكن الكل يجمع على أن التنويع الاقتصادي هو مفتاح الدول للتحرر من تبعية المورد الأحادي، وكذا تجنب ما يعرف بنقمة الموارد، وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم الخاصة به:

1- يقصد بالتنويع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام " تنويع الصادرات" ويعبر بصفة خاصة عن " السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية"[1].

2- ويعني أيضا " تنويع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا"[2].

3- كما يقصد بالتنويع " تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات"[3].

4- يعرف التنويع بأنه" عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية، وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"[4].

ويختلف مفهوم التنويع على المستويين الجزئي والكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي يقصد به تقديم منتجات جديدة وإمكانية وصول المؤسسة إلى أسواق جديدة، وعلى المستوى الكلي يشير إلى التنويع القطاعي للاقتصاد (قطاعات جديدة / مختلفة)[5].

ورغم تعدد التعاريف إلا أن جوهر نظرية التنويع تقوم على أساس فكرة عدم وضع البيض في سلة واحدة لتخفيف المخاطر وتنويع العوائد[6]، والتنويع ذو مفهوم واسع وشامل ومتعدد الأبعاد حيث لا يقتصر على تنويع القاعدة الإنتاجية، أو الإيرادات، أو تنويع القطاعات المساهمة في الناتج...الخ بل لابد أن يترافق مع كافة المتغيرات الاقتصادية، مع وجود دور فاعل ومدروس لتدخل الدولة.

ومن وجهة نظرنا فإن التنويع الاقتصادي سياسة تنموية محكمة التخطيط طويلة المدى، ترتكز على تفعيل كافة القطاعات الاقتصادية للمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالاستغلال العقلاني لكافة الموارد والإمكانيات المتاحة، انطلاقا من تنويع القاعدة الإنتاجية الذي سيقود إلى تنويع إيرادات الميزانية وكذا الصادرات بما فيها تنويع المنتجات والأسواق.

2.2 أهداف التنويع الاقتصادي:

تتجلى أهداف التنويع الاقتصادي من خلال ما يلي:

أ-تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد إلى مصادر متعددة للدخل: موزعة على كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام، وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر[7].

ب-تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: عندما يرتكز اقتصاد ما على سلعة تتميز بالتذبذب في الكمية والسعر لأسباب داخلية أو خارجية، وسواء كانت هذه السلعة زراعية أو استخراجية أو خدمة، حيث أن التنويع الاقتصادي سوف يقلل من هذه المخاطر.

ج-رفع معدل التبادل التجاري: عندما يكون منتوج معين هو الذي ترتكز عليه التجارة الخارجية لبلد ما، فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات، وهو الأمر الذي يسبب لهذا البلد خسارة في تجارتها الخارجية، أما في حالة التنويع الاقتصادي فإن هذه الخسارة ستتوزع على كافة السلع والخدمات.

د-توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها والتي تنعكس مباشرة على النمو الاقتصادي[8].

هـ-النفط مورد ناضب: حيث أن عملية استخراجه بمثابة استنزاف لمخزونه، لذا فإن تنويع القاعدة الاقتصادية يؤدي إلى إيجاد موارد متجددة باستمرار، بما يسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتأمين حاجات الأجيال المستقبلية من الموارد[9].

ويزداد التنويع الاقتصادي أهمية لدى البلدان النفطية، حيث يعتبر مخرجا لها من حالة الانحسار لمصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجيات الأساسية والمتزايدة للمجتمع وتوفر الحماية للاقتصاد ضد الصدمات الخارجية[10].

3.2 محددات التنويع الاقتصادي:

يرتبط التنويع الاقتصادي بدرجة كبيرة بمجموعة من المحددات، والتي هي في حد ذاتها تعد عاملا أساسيا في نجاحه أو فشله؛ فحسب تقرير اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة يمكن حصر هذه المحددات في خمس متغيرات والتي من شأنها التأثير في مسألة التنويع الاقتصادي[11]:

أ- العوامل المادية: وتتمثل في الاستثمار، النمو، رأس المال البشري.

ب- السياسات العامة: ويقصد بها السياسات التجارية والصناعية.

ج- متغيرات الاقتصاد الكلي: أسعار الصرف والتضخم والاختلالات الاقتصادية الكلية الرئيسية.

د- المتغيرات المؤسسية: الحكومة، الصراعات وبيئة الاستثمار.

هـ- الوصول إلى الأسواق: إلغاء الحواجز الجمركية وتطوير السوق المالية.

3. مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

فرض الانخفاض الحاد في أسعار البترول في الأسواق العالمية على الجزائر تبني نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية القادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي والرفع من مساهمتها لتحقيق النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض لمضمون هذا النموذج ومبررات اعتماده:

1.3 تعريف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

في عام 2016، اعتمدت الجزائر نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي. والذي يعتبر مجموعة من الإصلاحات والقرارات الرامية الى تحقيق التنويع الاقتصادي والتحرر من التبعية المطلقة للنفط، حيث تم فحص هذه الوثيقة المرجعية والموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، و يرتكز النموذج من ناحية على نهج متجدد لسياسة الميزانية للفترة 2016-2019، ومن ناحية أخرى على منظور التنويع وتحويل الاقتصاد بحلول عام 2030.

2.3 مبررات اللجوء إلى النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والقرارات للتخفيف من حدة الصدمة النفطية لسنة 2014، حيث تم إلغاء العديد من المشاريع الاستثمارية، وإقرار عدم اللجوء الى المديونية الخارجية والاعتماد على ما وفره صندوق ضبط الإيرادات مع اتباع سياسة تقشفية بترشيد النفقات وضبط الواردات[12]، لكن هذا لم يمنع تأثير الصدمة على الوضعية المالية للجزائر بداية من سنة 2015، والتي نوضحها كما يلي:

أ-الإيرادات العامة: حيث بلغت الإيرادات سنة 2015 قيمة 5103.1 مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار سنة 2014 أي بانخفاض قدره 635.3 مليار دينار بنسبة 11.1%[13]، نتج هذا الانخفاض في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات (-101.4مليار دينار) أي ما يعادل 30 % وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير المحروقات بمبلغ 379.7 مليار دينار (16.2%)، أما في سنة 2016 فقد بلغت 5042.2 مليار دينار أي بانخفاض قدره 60.9 مليار دينار بنسبة 1.2 %.

ب-قدرة التمويل: في سنة2015، سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 2553.2 مليار دينار أي 15.4% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 7.3% سنة 2014 و0.4 %سنة 2013[14]، نتج هذا العجز أولا عن انخفاض إيرادات الميزانية الذي بلغ – 635.3 مليار دينار كما سبق الذكر، وعن ارتفاع النفقات العمومية +660.6 مليار دينار ثانيا، وفي سنة 2016 تم تسجيل عجز قدر بـ 2341.4 مليار دينار أي 13.5% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي[15]، ونتج التراجع الطفيف للعجز في مجمله تقريبا إلى انخفاض نفقات التجهيز.

ج-وضعية صندوق ضبط الإيرادات: تم تمويل عجوزات الميزانية لسنتي 2014 و2015 بالاقتطاع من قائم صندوق ضبط الإيرادات، انخفض هذا القائم في نهاية 2015 إلى مبلغ 2072.2 مليار دينار في نهاية 2015 بعدما كان يبلغ 563.5 5 مليار دينار في نهاية سنة 2013 أي بنسبة 62.8% خلال سنتين[16]، هنا يتضح جليا عدم قدرة الدولة على إيجاد مصادر تمويل تخفف ولو نسبيا من آثار تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، أما بالنسبة لسنة 2016 فإضافة إلى اقتطاع قدره 1387,9 مليار دينار[17] من صندوق ضبط الإيرادات، لجأت الخزينة العمومية إلى مصادر لأخرى للتمويل من بينها القرض الوطني.

د-احتياط الصرف الأجنبي: تعتبر عائدات المحروقات المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي وبفعل تراجع أسعار هذه الأخيرة وزيادة وتيرة الواردات من السلع خاصة الأساسية تراجع احتياطي الصرف الأجنبي، حيث انتقل من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014، إلى 144.13 مليار دولار نهاية سنة 2015 ثم إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016، والجدول أدناه يلخص تطور حجم احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2016:

الجدول رقم (01): تطور حجم احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014-2016

السنوات	2014	2015	2016
حجم احتياطات الصرف (مليار دولار)	178.94	144.13	114.14

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص 56

3.3 أسس وأهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

يقوم النموذج على جانبين أساسين هما جانب المالية العامة وجانب التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى جانب تكميلي وهو الاستدامة والملاءة الخارجية، حيث سنعرض أهم أهداف كل جانب كما يلي[18]:

أ-المالية العامة: يبرز النموذج في هذا الجانب أهدافا رئيسية في آفاق 2019 كما يلي:

- تحسين الإيرادات من الضرائب العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التسيير.
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية.

ب-التنويع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج جملة من الأهداف الدقيقة تتمثل في:

-تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% خلال الفترة الممتدة من 2020-2030.

- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بـ 2.3 مرات خلال الفترة الممتدة من 2020-2030.

- مضاعفة قيمة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030).

- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي.

- التحول الطاقوي بما يسمح بخفض المعدل إلى النصف للنمو السنوي في الاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030).

- تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ج-الملاءة الخارجية: تشكل الاستدامة الخارجية تحدياً كبيراً في السياق الاقتصادي الجديد الذي يحركه تسريع النمو والتنويع خارج المحروقات، حيث يتطلب الأمر تقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات بالارتكاز على تنفيذ سياسة مستدامة

لكفاءة الطاقة وتنمية الطاقات المتجددة التي تولد فائضا في الطاقة الأحفورية قابلة للتصدير وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية، صناعية وخدماتية، والشكل أسفله يلخص لنا أسس النموذج الجديد للنمو:

الشكل رقم (01): أسس النموذج الجديد للنمو الاقتصادي

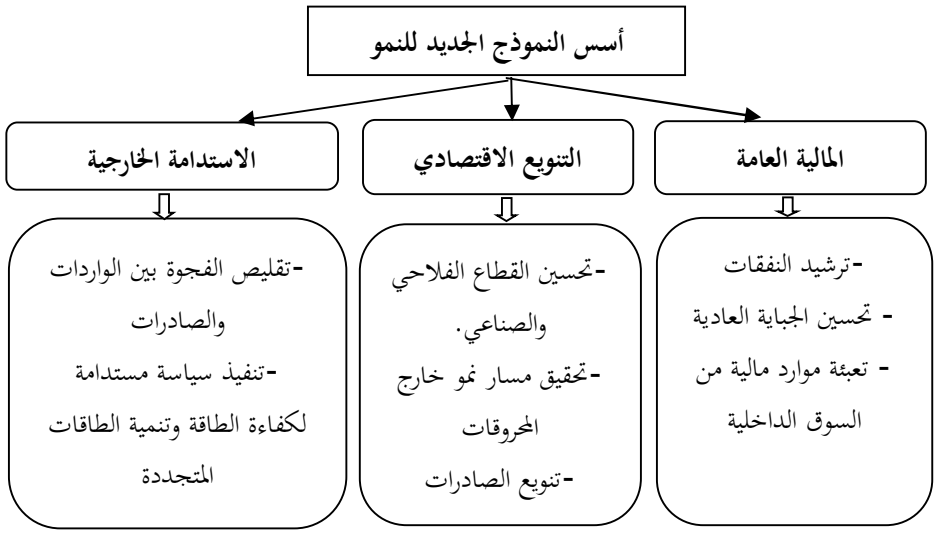

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي

4.3 مراحل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

يستهدف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة بحلول سنة 2030، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو وهي:

أ-مرحلة الإقلاع (2016-2019): تتميز هذه المرحلة بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

ب-المرحلة الانتقالية (2020-2025): ستتيح هذه المرحلة تحقيق إمكانات الانتعاش الاقتصادي.

ج-مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): يكون في نهايتها الاقتصاد الوطني قد استنفد إمكانياته في اللحاق بالركب، وتتمكن عندها مختلف القطاعات من الالتقاء عند نقطة التوازن[19].

كما أكدت وثيقة النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال انتقاله نحو رؤية 2030 أن يجتاز أربع معوقات رئيسية تتمثل في: مدى التحولات في هيكلها الإنتاجي، التطور، الدين الداخلي، الملاءة الخارجية، تحول الطاقة الذي سيسمح بزيادة صادرات النفط والغاز والانضمام إلى مسار التحول الطاقوي العالمي الجديد.

4. مدى مساهمة النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال 2016-2022:

تتعدد مجالات التنويع الاقتصادي لكن أغلبها يتمحور حول تنويع القاعدة الإنتاجية بشقيها السلعية والخدمية، تنويع الإيرادات العامة، وكذا تنويع الصادرات، ويشكل تنويع القاعدة الإنتاجية حجر الزاوية في دفع مستويات التنويع في الدول وشرطا ضروريا لتنويع الصادرات ومصادر دخل الموازنة العامة[20]، ولإبراز مدى مساهمة النموذج الجديد للنمو في تنويع الاقتصاد الجزائري من بداية تطبيق النموذج سنة 2016 إلى غاية سنة 2022، سنتطرق إلى دراسة تنويع القاعدة الإنتاجية وكذا الصادرات.

1.4 تنويع القاعدة الإنتاجية:

يمكن إبراز تنويع القاعدة الإنتاجية خلال الفترة 2016-2022، من خلال دراسة تطور مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام بالتطرق خصوصا إلى قطاعي الصناعة والفلاحة حيث تم التركيز عليهما في مقاربة التحول والتنويع الاقتصادي ضمن النموذج الجديد للنمو، كما يلي:

أ– تطور الناتج الداخلي الخام:

يعتبر الناتج الداخلي الخام أفضل مؤشر لقياس درجة نمو النشاط الاقتصادي الوطني خلال فترة زمنية معنية والجدول أدناه يعكس تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للسنوات 2016 -2022:

الجدول رقم (02): الناتج الداخلي الخام في الجزائر للسنوات 2016 -2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	17514.6	18876.2	20259.0	20500.3	18477.0	22079	13521

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 الثلاثي الثالث 2022، ص 24، (*: تخص الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022)

يتضح من الجدول أعلاه، تذبذب في نمو قيمة الناتج الداخلي الخام خلال السنوات 2016-2022 حيث انتقل من 17514.6 مليار دينار سنة 2016 إلى 18876.2 مليار دينار سنة 2017، ليسجل ما قيمته 20259.0 و20500.3 مليار دينار على التوالي خلال سنتي 2018 و2019 ثم عاود الانخفاض إلى 18477.0 مليار دينار سنة 2020، ليعود الى الارتفاع مجددا سنة 2021 بقيمة قدرها 22079.0 مليار دينار، ليسجل خلال الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022 مقدار 13521 مليار دينار، ومرد هذا التذبذب إلى تقلبات أسعار النفط عالميا كما سنوضحها لاحقا.

ب- تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

لمعرفة مدى تنوع القاعدة الإنتاجية خلال فترة الدارسة نقوم بدراسة تطور نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام كما يلي:

ب.1 مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد الجزائري وذلك لقدرته على توفير الفوائض المالية وفيما يلي تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2022.

الجدول رقم (03): تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام 2016-2022

السنوات / القيمة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
القيمة ((مليار دينار)	3025.6	3699.7	4547.8	3 991,0	2575.1	4912.1	3950.7
النسبة من الناتج الداخلي الخام (%)	17.3	19.6	22.4	19.5	13.9	22.2	24

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 الثلاثي الثالث 2022، ص 24، (*: تخص الثلاثي الأول والثاني من2022)

يمثل الجدول أعلاه تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2022 و يتضح من الجدول النمو المتزايد لنسبة مساهمة هذا القطاع، حيث قدرت قيمته بـ 3025.6 و3699.7 مليار دينار خلال سنتي 2016 و2017 على التوالي، كما بلغ مستوى مرتفعا نسبيا سنة 2018 بقيمة 4547.8 مليار دينار بنسبة قدرها 22.4%، ليعود إلى الانخفاض في السنتين المواليتين حيث قدرت قيمته لسنتي 2019 و 2020 على التوالي بـ: 3991.0و2575.1 مليار دينار بنسب مئوية قدرت على التوالي بـ: 19.5% و 13.9%، ليصل إلى 4912.1 مليار دينار في سنة 2021 بنسبة مئوية تقدر بـ 22.2% أما خلال الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022 فقد بلغ 3950.7 مليار دينار بنسبة مئوية تقدر بـ 24%، ويفسر هذا التذبذب بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث يرتبط قطاع المحروقات بعلاقة طردية مع أسعار النفط، والجدول التالي يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة 2016-2022:

الجدول رقم (04): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
سعر النفط دولار/برميل	45.00	54.1	71.3	64.4	42.1	72.7	108.3

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 الثلاثي الثالث 2022، ص 25، (*: تخص الثلاثي الأول، الثاني والثالث من سنة 2022)

ب.2 مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، ويعتبر أحد البدائل الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وقد تم التركيز على تحديثه وتطويره ضمن مقاربة التحول الهيكلي والتنويع في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، وفيما يلي تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات 2016-2022:

الجدول رقم (05): تطور مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2022

السنوات / القيمة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
القيمة (مليار دينار)	2140.3	2219.1	2427.9	2529.1	2546.8	2688.3	1541
النسبة من الناتج الداخلي الخام (%)	12.2	11.8	12	12.3	13.8	12.2	11.3

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 الثلاثي الثالث 2022، ص 24، (*: تخص الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022)

يتضح من الجدول أعلاه تزايد بطيء لنسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة حيث قدرت قيمته بـ 2140.3 و2219.1مليار دينار خلال سنتي 2016 و2017 على التوالي، كما بلغ سنة 2018 قيمة 2427.9 مليار دينار بنسبة قدرها 12%، حيث نجم النمو المعتبر في الإنتاج الفلاحي خلال هذه السنة عن أداء الحبوب وأيضا الزيادات في أغلبية المحاصيل الزراعية[21]، وكانت أعلى نسبة مساهمة له خلال سنة 2020 بقيمة 2546.8 مليار دولار بنسبة تقدر بـ 13.8%، يرجع هذا الأداء إلى النتائج الإيجابية للإنتاج البستاني الذي يمثل جزءا معتبرا من القيمة المضافة لهذا القطاع، لتتراجع نسبة مساهمته سنة 2021 إلى 12.2%، ويعزى هذا التراجع الذي لوحظ بشكل خاص في الإنتاج البستاني،

الحبوب، النباتي والحيواني إلى الظروف المناخية غير المواتية، وكذلك إلى زيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط استيرادها[22]، أما خلال الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022 فقد بلغ 1541 مليار دينار بنسبة مئوية تقدر بـ 11.3%.

إجمالا متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2016-2022 هي12.2%، وهي نسبة بسيطة تترجم النمو البطيء لهذا القطاع مقارنة بالإمكانيات المتاحة فيه والجهود المبذولة لتطويره والرفع من أدائه.

ب.3 مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر قطاع الصناعة القطاع المحرك لنمو باقي القطاعات الاقتصادية، ويعتبر أحد البدائل الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وقد تم التركيز على مضاعفة قيمته من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030) ضمن مقاربة التحول الهيكلي والتنويع في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، وفيما يلي تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات 2016-2022:

الجدول رقم (06): تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2022

السنوات / القيمة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
القيمة (مليار دينار)	979.3	1040.8	1127.9	1 161,5	1 148,3	1230.7	657.5
النسبة من الناتج الداخلي الخام (%)	5.5	5.5	5.6	5.7	6.2	5.6	5.5

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 الثلاثي الثالث 2022، ص 24، (*: تخص الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022)

من خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ شبه ثبات لنسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبة مساهمته بين 5.5 % و 6.2% ، وقد قدرت قيمة مساهمته سنة 2016 بـ 979.3 مليار دينار لتستمر في الزيادة ببطء في السنوات الموالية حيث بلغت على التوالي 1040.8- 1127.9 و 1161.5مليار دينار للسنوات 2017-2018-2019، لتصل إلى 1148.3 مليار دينار سنة 2020، ومرد هذا إلى تراجع فروع الصناعات خارج المحروقات، فمثلا سنة 2018 تراجع النمو في 06 من بين 10 فروع للصناعة خارج المحروقات وهي[23]: الماء والطاقة، مواد البناء، الصناعات الغذائية، النسيج والملابس، الخشب، الفلين بنسبة تقدر بـ 6.2% ، ليسجل قطاع الصناعة أعلى مستوى له سنة 2021 بقيمة تقدر بـ 1230.7 مليار دينار، وهذا بفضل أداء الصناعات الغذائية، الماء والطاقة، صناعة الحديد والصلب والميكانيك والكهرباء وإلكترونيك، حيث تمثل هذه الفروع الثلاثة الجزء الأكبر من النشاط الصناعي، حيث تبلغ قيمتها المضافة التراكمية نسبة 71% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة[24]، أما خلال الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022 فقد بلغ 567.5 مليار دينار بنسبة تقدر بـ 5.5%.

إجمالا يمكن القول إن قطاع الصناعة يسهم بنسبة متواضعة جدا في الناتج الداخلي الخام، حيث أن معدل مساهمته خلال الفترة 2016-2022 بلغ 5.6 % وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، وتعكس هذه النسبة النمو البطيء جدا لهذا القطاع.

ب.4 مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام:

لا تقل أهمية قطاع البناء والأشغال العمومية عن أهمية القطاعات السابقة الذكر، باعتباره أحد مكونات قطاع خارج المحروقات حيث يسعى النموذج الجديد للنمو إلى تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% خلال الفترة الممتدة من 2020-2030، لذا سنقوم بمتابعة تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات 2016-2022:

الجدول رقم (07): تطور مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام

السنوات / القيمة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
القيمة (مليار دينار)	2072.9	2203.7	2346.5	2492.0	2367.3	2578.5	1377.2
النسبة من الناتج الداخلي الخام (%)	%11.8	% 11.7	%11.6	%12.2	%12.8	%11.7	%12.05

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 الثلاثي الثالث 2022، ص 24، (*: تخص الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022)

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن قطاع البناء والأشغال العمومية يسهم بنسب متواضعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث أن متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2016-2022 بلغت 11.97% وهي نسبة منخفضة مقارنة بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2021 والتي قدرت بـ 2578.2 مليار دينار، و تعكس هذه القيمة انتعاشا في نمو قطاع البناء والأشغال العمومية[25] خلال هذه السنة بالمقارنة مع سنة 2020 التي تعتبر سنة انكماش، أما خلال الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022 فقد بلغ 1377.2 مليار دينار بنسبة 12.05%. إجمالا يمكن القول إن قطاع البناء والأشغال العمومية يسهم بنسبة متواضعة في الناتج الداخلي الخام، كما أن نموه بطيء.

ب.5 مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام:

لا تقل أهمية قطاع الخدمات عن أهمية القطاعات السابقة الذكر، باعتباره أحد مكونات القطاع خارج المحروقات الذي يسعى النموذج لتطويره، وسنقوم بمتابعة تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات 2016-2022:

الجدول رقم (08): تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2022

السنوات /القيمة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
القيمة (مليار دينار)	7900.9	8235.5	8311.9	8707.2	8358.8	9065.8	2146.4
النسبة من الناتج الداخلي الخام (%)	%45.1	% 43.6	%41	%42.4	%45.2	%41	%38.06

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 الثلاثي الثالث 2022، ص 24، (*: تخص الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022)

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن متوسط نسبة مساهمة قطاع الخدمات خلال الفترة 2016-2022 هي 43.46% وهي نسبة مرتفعة نسبيا، حيث تتراوح نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة بين 41% و45% حيث قدرت على التوالي بـ 45.1%، 43.6 و41% للسنوات 2016-2017 و2018 على التوالي، كما بلغت قيمتها 8707.2، 8358.8 و9065.8 مليار دينار للسنوات 2019، 2020 و2021، أما خلال الثلاثي الأول والثاني من سنة 2022 فقد بلغ 2146.4 مليار دينار بنسبة تقدر بـ 38.06%، ويرجع هذا إلى تحسن أداء قطاع النقل والاتصالات.

مما ورد أعلاه، يتضح أن تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بسيطة مقارنة بالإمكانيات والجهود المبذولة لتطويرها ماعدا قطاع الخدمات، ومعنى هذا ضعف التنويع الاقتصادي على مستوى القاعدة الإنتاجية، وبالتركيز على تطور قطاعي الزراعة والصناعة تبين أن نسبة مساهمتهما في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2016-2022 ضعيفة، حيث قدر متوسط هذه النسبة بـ 12.2 % و 5.6 % على التوالي، و تدلنا هذه النسبة على نموهما البطيء جدا رغم أهميتهما ضمن النموذج الجديد للنمو، بالمقابل ورغم تقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة، إلا أن قطاع المحروقات عرف نموا مقارنة بالقطاعين السابقين وسجل أعلى متوسط نسبة مساهمة بعد قطاع الخدمات قدرت بـ19.84% في الناتج الداخلي الخام، و هنا يمكن القول أن مساهمة النموذج الجديد للنمو من خلال تطبيق مقاربة التنويع والتحول الهيكلي لغرض تنويع القاعدة الإنتاجية الجزائرية هو دون المستوى المطلوب، ويبرز ذلك من خلال عدم قدرته على تطوير نسبة مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة لأنهما قلب التنويع الاقتصادي.

2.4 تنويع الصادرات:

إن تنويع الصادرات كان من بين الأهداف التي يسعى النموذج الجديد للنمو لتحقيقها، ولمعرفة مدى تنويع الصادرات الجزائرية سنتطرق إلى تطور قيمتها خلال الفترة 2016-2022:

الجدول رقم (09): تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2016-2022

المتغيرات / السنة		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
صادرات المحروقات	القيمة (مليون دولار)	27919	33202	38895	33 244	20016	34058	27028
	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	%95.3	%96.0	%94.6	94.14	91.29	88.3	89.59
صادرات خارج المحروقات	القيمة (مليون دولار)	1391	1367	2218	2068	1909	4500	3141
	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	%4.7	%4.0	%5.4	5.9	8.7	11.7	10.41

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2019، ص 166. -التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2022، ص 119، -النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 60 الثلاثي الثالث 2022، ص 27، (*: تخص الثلاثي الأول، الثاني والثالث من سنة 2022)

من خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن صادرات المحروقات تساهم بنسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات الجزائرية، فقد بلغ معدل مساهمتها خلال الفترة 2016-2022 92.74% و هي نسبة مرتفعة، فقد أخذت في التزايد خلال سنتي 2016-2017 لتسجل فيهما قيمة 27919 و 33202 مليون دولار بنسبة 95.3% و 96.%، أما خلال سنتي2018 و 2019 فقد قدرت قيمتها بـ 38895 بنسبة 94.6% و 33244 بنسبة 94.14 وهو انخفاض طفيف، ويستمر هذا الانخفاض نسبيا خلال السنتين الموالييتن 2020 و2021 بنسبة 91.29% و 88.3 % وهي أدنى نسبة مسجلة، وبلغت 27028 مليون دولار خلال الثلاثي الأول، الثاني والثالث من سنة 2022 بنسبة تقدر بـ 89.59 %.

أما الصادرات خارج المحروقات المتكونة من المواد الغذائية، المواد الأولية، المواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية و سلع استهلاكية فتساهم مجتمعة بمعدل 7.25% وهي نسية ضئيلة جدا، حيث سجلت ادنى نسبة لها سنة 2017 بـ 4% بقيمة 1367 مليون دولار مقارنة بـ سنة 2016 حيث سجلت 1391 مليون دولار، بينما بلغت قيمتها 2218، 2068 و1909 خلال السنوات 2018-2019- 2020، بينما كانت أكبر نسبة سنة 2021 بـ 11.7% بقيمة تقدر بـ 4500 مليون دولار، وبلغت 3141 مليون دولار خلال الثلاثي الأول، الثاني والثالث من سنة 2022 بنسبة تقدر بـ 10.41 %.

يعكس متوسط نسبة مساهمة صادرات المحروقات المقدر بـ 92.74% نموها المرتفع خلال الفترة 2016-2022 على حساب الصادرات خارج المحروقات التي كان نموها ضعيفا بمتوسط نسبة تقدر بـ 7.25%، وهنا يمكن القول إن مساهمة النموذج الجديد للنمو من خلال تطبيق مقاربة التنويع والتحول الهيكلي لغرض تنويع الصادرات الجزائرية هو دون المستوى المطلوب، ويبرز ذلك من خلال عدم قدرته على تطوير نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات، وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها[26]: طبيعة المنتجات الجزائرية فهي ضعيفة الجودة ولا يمكن مطابقتها لمعايير الجودة الدولية، بعيدة تماما عن المنافسة، الانغلاق على الأسواق الدولية والعالمية، غياب تام لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطامحة لولوج عالم التصدير.

5. خلاصة:

يعتبر التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي للخروج من التبعية المطلقة للنفط في الجزائر، وبناء دعائم اقتصاد حقيقي ومتنوع، وتتجلى أهميته في قدرته على التخفيف من مخاطر تقلبات أسعار وكميات النفط في الأسواق العالمية، والجزائر مطالبة اليوم بتحقيق التنويع الاقتصادي وتسريع وتيرته أكثر من أي وقت مضى، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- التنويع الاقتصادي سياسة تنموية محكمة التخطيط، طويلة المدى ترتكز على تفعيل كافة القطاعات الاقتصادية للمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من تنويع القاعدة الإنتاجية الذي سيقود إلى تنويع إيرادات الميزانية وكذا الصادرات.

- النموذج الجديد جاء بهدف التخفيف من حدة الأزمة النفطية لسنة 2014، وإبان الإعلان عنه في 26 جويلية 2016 كان الوضع الاقتصادي والمالي في الجزائر جد صعب وهو ما برز على مستوى المؤشرات المالية للجزائر بداية من سنة2015، حيث تراجع احتياطي الصرف، وعرفت الإيرادات العامة تراجعا، كما انخفضت الموارد المالية لصندوق ضبط الموارد بسبب اللجوء اليه لتمويل عجوزات الميزانية المتتالية.

- تضمن النموذج مقاربتين مهمتين هما مقاربة الموازنة العامة ومقاربة التحول والتنويع الهيكلي بحلول سنة 2030، وجانب تكميلي ثالث يتعلق بالاستدامة الخارجية.

- بعد مرور ثمان سنوات من تطبيق مقاربة التنويع والتحول الهيكلي ضمن النموذج الجديد للنمو إلا أن ملامح الاقتصاد المتنوع لم تظهر بعد على الاقتصاد الوطني وهو ما برز على مستوى القاعدة الإنتاجية والصادرات.

- مساهمة النموذج الجديد للنمو من خلال تطبيق مقاربة التنويع والتحول الهيكلي لغرض تنويع القاعدة الإنتاجية الجزائرية هو دون المستوى المطلوب، ويبرز ذلك من خلال عدم قدرته على تطوير نسبة مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة، فقد كانت مساهمتهما في الناتج الداخلي الخام ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات المتاحة والجهود المبذولة لتطويرهما، حيث بلغ معدل مساهمتهما على التوالي 12.2% و5.6%.

- مساهمة النموذج الجديد للنمو من خلال تطبيق مقاربة التنويع والتحول الهيكلي لغرض تنويع الصادرات الجزائرية هو دون المستوى المطلوب، ويبرز ذلك من خلال عدم قدرته على تطوير نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات، حيث تساهم صادرات المحروقات بـ 92.74% من إجمالي الصادرات مقابل 7.25% للصادرات خارج المحروقات وهذا دليل آخر على أن الاقتصاد الوطني لازال رهين قطاع المحروقات، حيث لم تستطع الجزائر فك ارتباطها به رغم الجهود المبذولة.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة وقوف صناع القرار لتقييم مدى نجاح النموذج الجديد للنمو في تحقيق التنويع الاقتصادي خصوصا بعد مرور ثمان سنوات من التطبيق، وذلك لاستدراك مواطن القصور فيه.

- تصويب مسار التنويع في الجزائر وتسريع وتيرته مرهون بتنفيذ سياسات حازمة والتزامًا سريعًا بالإصلاحات اللازمة، لأن زيادة اعتمادنا على المحروقات يقلل من المجال الممكن تحقيقه وجدوى التنويع والنمو الاقتصادي المتسارع.

- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية لتدعيم باقي القطاعات القادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وبناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع.

- يشكل قطاعا الزراعة والصناعة قلب التنويع الاقتصادي ولذلك وجب تكثيف الجهود لتحسين أدائهما وفقا لما نصت عليه مقاربة التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

-و في الأخير محاكاة التجارب العالمية الرائدة في التنويع الاقتصادي التي تمتلك خصائص مشابهة للاقتصاد الوطني لاختصار مسار التنويع الاقتصادي كالنرويج وماليزيا.

6. الهوامش والإحالات:

[1]-Hvidt M, **Economic diversification in GCC countries: past records and future trends**, N 27 Kuwait program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, 2013, p04.

[2]- Stephen M Kapunda, **Diversification and poverty Eradication in Botswana**, Journal of Africa studies, Vol (17) N 02, 2003, p51.

[3]- عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 24، العدد 24، جامعة البصرة، العراق، 2013، ص 08.

[4]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **الصناعات التحويلية لازالت قوة غير محركة**، تاريخ التصفح 2022/06/21، متاح على شبكة الإنترنت على الموقع: www.alyaum.com/article/1106261

[5]- Grazia Pedrana Maria & Bardea Massimo: **Economic Diversification, Final report and policy recommendations**, Padima, European Union. may 2012, p08.

[6]- مايح شبيب الشمري وآخرون، **الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد تجربة دولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 65.

[7]-The concept of economic diversification in the context of response measures Technical paper by the secretariat. United Nations. Framework convention on climate change, 2016, p07.

[8]- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو الاقتصادي السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدرة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي 16-17 فبراير 2014، ص 69.

[9]- يحي حمود حسن البوعلي ونور علي شعبان، **دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق**، مركز الرافدين للحوار، العراق، 2020، ص 15.

[10]- أحلام منصور و آسيا بن عمر، **القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي وأداة للتنمية – دراسة حالة الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 09، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص 98.

[11]- Séverin Yves Kamgna, **Economic diversification in central Africa : Etats Des Lieux Et Enseignements**, Munich Personale Repec Archive, N° 9602, 2007, p 04-05.

[12]- أوضايفية حدة، **محدودية التنمية في الاقتصاد الريعي مقارنة بين الأزمتين النفطيتين 1986 و2014 في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص 80.

[13]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2016، ص 77.

[14]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2016، ص 84.

[15]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2017، ص 76.

[16] - بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2016، ص 85.

[17]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2017، ص 76.

[18]- République Algérienne Démocratique et Populaire Ministère des Finances, **LE NOUVEAU MODELE de Croissance (SYNTHESE)**, juillet 2016, p11

[19] - République Algérienne Démocratique et Populaire Ministère des Finances, **LE NOUVEAU MODELE de Croissance (SYNTHESE)**, juillet 2016, p2

[20]- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الكويت، 2018، ص 65.

[21]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2019، ص 15.

[22]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2022، ص 22.

[23]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2019، ص21.

[24]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2022، ص 25.

[25]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2022، ص 22.

[26]- هجريس سهيلة وقروي صباح، **اختيار القطاع الفلاحي كبديل لتحقيق التنويع في إطار البرامج التنموية الفلاحية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023، ص 992.